



## أعداء الإنترنت - 2012 - مراسلون بلا حدود

### اللائحة الجديدة لأعداء الإنترنت للعام 2012

البحرين وبيلاروسيا دولتان تنتقلان من فئة "الدول قيد المراقبة" إلى فئة "أعداء الإنترنت". أما فنزويلا وليبيا فتغادران فئة الدول قيد المراقبة التي تنضم إليها الهند وكازاخستان.

### قائمة "أعداء الإنترنت" تطول

تنضم البحرين وبيلاروسيا إلى كل من السعودية، وبورما، والصين، وكوريا الشمالية، وكوبا، وإيران، وأوزبكستان، وسوريا، وتركمانستان، وفيتنام وتلتحق بقائمة "أعداء الإنترنت". وغالباً ما تشهد هذه الفئة مشاكل النفاذ إلى المواقع الإلكترونية، والترشيح الصارم، وملاحقة المخالفين الإلكترونيين، والدعاية الإلكترونية. وفي هذا الإطار، قامت إيران والصين خاصة بتعزيز قدراتهما التقنية في العام 2011، فزادت الصين الضغوط التي تمارسها على ممثلي قطاع الإنترنت الخاص من أجل وضعهم تحت تصرفها، فيما أعلنت إيران عن إطلاق شبكة إنترنت وطنية. وشنت إيران وفيتنام حملات اعتقال جديدة، بينما وجهت المجازر في سوريا ضربة مباشرة وعنيفة إلى المواطنين الإلكترونيين، وأتاحت للنظام، بمساعدة الإيرانيين، فرصة لتحسين قدرته على مراقبة الشبكة. وبدورها، شهدت تركمانستان أول حرب للمعلومات 2.0، فيما واجهت كوريا الشمالية التي تعمل على تطوير وتعزيز وجودها الإلكتروني لغايات دعائية زيادة في تهريب أجهزة الاتصالات عند حدودها مع الصين. وفي كوبا، تقع مواجهات إلكترونية بين المدونين المعارضين والمؤيدين للحكومة. هذا وتستمر السعودية في تنفيذ رقابة صارمة، حيث منعت تغطية أخبار الثورة في إحدى المناطق. واتخذت أوزبكستان تدابير وإجراءات وقائية لمنع شبكة UzNet، الاسم الذي تُعرف به شبكة الإنترنت في هذه الدولة، من التحول إلى موقع للنقاشات حول الربيع العربي. في المقابل، نلمح بريق أمل في بورما حيث يشهد الوضع تحسناً، إذ سمح المجلس العسكري بالإفراج عن الصحافيين والمدونين وعمد إلى رفع الحظر عن مواقع المعلومات، لكنه لا يزال عليهم التخلص من الأدوات، لا سيما التشريعية والتقنية منها، التي تُعنى بالمراقبة على الشبكة.

وتصور البحرين مثال القمع الناجح جرّاء التعتيم الإعلامي الذي أصبح ممكناً بفضل مجموعة هائلة من التدابير القمعية كإقصاء وسائل الإعلام الأجنبية، ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وتوقيف المدونين والمواطنين الإلكترونيين (الذين توفي أحدهم في أثناء فترة الاعتقال)، والملاحقات القضائية



## أعداء الإنترنت - 2012 - مراسلون بلا حدود

وحملات التشهير وتشويه السمعة التي طالت المناضلين والمدافعين عن حرية التعبير، والتشويش على الاتصالات، لا سيما في خلال فترة التظاهرات الضخمة.

وفي بيلاروسيا، كلما وقعت الدولة في فخ العزلة السياسية والركود الاقتصادي، حاول نظام الرئيس لوكاشينكو إحكام قبضته على شبكة الإنترنت. وتلقت شبكة الإنترنت، بما تمثله من عالم تعبئة، ضربة مباشرة وقوية جراء رد فعل السلطات إزاء "ثورة مواقع التواصل الاجتماعية". وطالت لائحة المواقع الإلكترونية المحجوبة، وتم حجب الإنترنت بشكل جزئي في خلال "الاحتجاجات الصامتة". كما تم توقيف عدد من متصفح الإنترنت والمدونين فيما دُعي آخرون إلى مراكز الشرطة "لإجراء محادثات وقائية" بهدف حضمهم على العدول عن التظاهر أو تغطية التظاهرات. ومن جهتها، استخدمت الحكومة تويتر لبعث رسائل تهديد إلى المتظاهرين أو تحويل زوار موقع Vkontakte للتواصل الاجتماعي نحو مواقع تتضمن برمجيات خبيثة. في الختام، أدى القانون رقم 3-317 الذي دخل حيز التنفيذ في السادس من كانون الثاني/يناير 2012 في بيلاروسيا إلى التصديق على مراقبة شبكة الإنترنت وتدعيم جهاز مراقبة الشبكة في الدولة عبر إضافة مجموعة من التدابير القمعية.

### تغييرات ضمن قائمة الدول قيد المراقبة

من ضمن البلدان التي لا تزال مدرجة ضمن قائمة الدول "قيد المراقبة"، نذكر أستراليا التي لا تعترم سلطاتها التخلي عن نظام خطير لترشيح الإنترنت، وكوريا الجنوبية التي تشدد الرقابة على دعاية جاراها الشمالي وتحافظ على مجموعة من التدابير التشريعية والقمعية. ونجد الإمارات العربية المتحدة حيث تزداد المراقبة رداً على الانتفاضات الشعبية في العالم، وذلك كتدبير احترازي، ومصر حيث لم تتعلم السلطات أي أمثلة من الثورة، وعادت إلى الممارسات السابقة عبر مهاجمة المدونين الأكثر معارضة بصورة مباشرة. وفي إريتريا، تعمد الدولة البوليسية إلى عزل مواطنيها عن شبكة الإنترنت وتبدي قلقها حيال التعبئة الجديدة لجاليتها على شبكة الإنترنت وفي شوارع العالم بأسره. وتشمل هذه القائمة فرنسا التي لا تزال تعتمد سياسة مكافحة التحميل غير الشرعي عبر "الاستجابة المرنة"، وحيث يعد اللجوء إلى الترشيح الحكومي أمراً مبدئياً. وفي ماليزيا، يزرع المدونون الذين يتمتعون بمصداقية أكبر بالمقارنة مع الوسائل الإعلامية التقليدية تحت وطأة الضغوط مع اقتراب الانتخابات النيابية. ونجد روسيا أيضاً التي لاذت بالاعتداءات الإلكترونية وتوقيف المدونين والمواطنين الإلكترونيين لتفادي حصول نقاش سياسي فعلي على شبكة الإنترنت في خلال الفترة الانتخابية؛ وكذلك سريلانكا حيث لا يزال الصحفيون والوسائل



## أعداء الإنترنت - 2012 - مراسلون بلا حدود

الإعلامية عبر الإنترنت يقعون ضحايا لأعمال العنف والحجب؛ ولدينا تايلاند حيث تحكم الحكومة الجديدة على المدونين بالسجن وتعتمد إلى تشديد الترشيح باسم جريمة المساس بالذات الملكية. هذا وتظل حرية التعبير البعيدة المنال في تونس هشة كما تستمر كل محاولات ترشيح الإنترنت إلى حد ما. وأخيراً، في تركيا حيث لا يزال الدخول إلى آلاف المواقع الإلكترونية غير ممكن، وضعت السلطات عدداً من المبادرات المثيرة للقلق التي تُعنى بالترشيح، في ظل استمرار الملاحقات القضائية التي تستهدف الصحفيين والمواطنين الإلكترونيين على حد سواء.

### *فنزويلا وليبيا تغادران قائمة الدول قيد المراقبة*

كثيرة هي التحديات التي لا تزال قائمة في ليبيا، لكن مقتل العقيد القذافي وسقوط نظامه وضعا حداً لحقبة من الرقابة. وقبل الإطاحة بنظامه، حاول القامع السابق لحرية الصحافة فرض تعقيم إعلامي عبر قطع وسائل الاتصال بالإنترنت.

وفي فنزويلا، يبقى الدخول إلى المواقع الإلكترونية حراً. ويصعب فعلاً تقييم الرقابة الذاتية، لكنه لم يكن لتبني تشريعات قد تكون خانقة لحرية الإنترنت في العام 2011 أي آثار سلبية حتى الساعة. هذا ولا تزال منظمة مراسلون بلا حدود العين الساهرة في هذا الصدد، فيما يشوب التوتر العلاقات بين السلطة والوسائل الإعلامية الناقدة.

### *الهند وكازاخستان*

منذ اعتداءات مومباي في العام 2008، عمدت السلطات الهندية إلى تشديد المراقبة على شبكة الإنترنت، وكذلك الضغوط الممارسة على الوسائط التقنية، نافية علناً اتهامات الرقابة كافة. وتُضعف سياسة الأمن القومي لأكبر ديمقراطية في العالم حرية التعبير عن طريق الإنترنت وحماية البيانات الشخصية لمتصفح الإنترنت.

أما كازاخستان التي ترغب في أن تشكل نموذجاً إقليمياً بعد توليها رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام 2010، فيبدو أنها وضعت على حدة وعودها الطنانة للسير بعزم وتصميم على درب الرقابة الإلكترونية. وفي العام 2011، أدى تحرك إجتماعي جديد أعقبته أعمال شغب عنيفة وموجة اعتداءات



## أعداء الإنترنت - 2012 - مراسلون بلا حدود

إلى جانب مشاكل زعيم البلاد الصحية إلى زيادة التوتر على مستوى السلطات وتشديد التحكم بالمعلومات، لا سيما الإلكترونية منها، فتم حجب مواقع إخبارية، وقطع وسائل الاتصالات في المنطقة المحيطة بجاناوون في فترة الاضطرابات، بالإضافة إلى فرض قوانين جديدة خانقة لحرية الإنترنت.

### تايلاند وبورما قد تنضم إلى فئة أعداء الإنترنت

قد تنضم تايلاند إلى مجموعة الدول التي تفرض القوانين الأكثر تشدداً وخنقاً لحرية الإنترنت في حال استمر ميلها إلى المزايدة على الترشيح وإدانة المواطنين الإلكترونيين ومحاكمتهم باسم جريمة المساس بالذات الملكية.

في المقابل، قد تغادر بورما قريباً لائحة أعداء الإنترنت في حال اتخذت التدابير اللازمة. وتشهد البلاد مرحلة انفتاح مشجعة تمثلت بالإفراج عن الصحفيين والمدونين ورفع الحجب الممارس على المواقع الإخبارية. وعلى بورما من الآن فصاعداً تحويل الإصلاحات إلى واقع ملموس، والتخلي عن الرقابة تماماً، والإفراج عن الصحفيين والمدونين الذين لا يزالون محتجزين، وتفكيك جهاز المراقبة الذي تم تطويره ويتعلق بالمنصة الوطنية، وكذلك إلغاء القانون الإلكتروني.

### مسائل أخرى مثيرة للقلق

عمدت دول أخرى إلى زج مواطنين إلكترونيين في السجون أو ضمان شكل من أشكال الرقابة على شبكة الإنترنت. وحتى إذا لم ترد هذه الدول في اللوائح، فإن منظمة مراسلون بلا حدود تظل متيقظة إزاء وضع حرية المعلومات الإلكترونية، لا سيما في دول على غرار أذربايجان والمغرب وطاجيكستان.

في الوقت الذي نختتم فيه هذا التقرير، أطلقت باكستان في الثاني من آذار/مارس 2012 دعوة إلى استدراج عروض لوضع نظام وطني للترشيح وحجب مواقع إلكترونية، وهو أمر مثير للقلق على وجه الخصوص. وطلبت منظمة مراسلون بلا حدود من السلطات التخلي عن مشروع خانق لحرية الإنترنت أيضاً يقضي بإقامة جدار إلكتروني هائل. في حال عدم تخليها عن هذه الخطط، قد تدخل باكستان لائحة أعداء الإنترنت ضمن تقرير العام 2013.